A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/C.1/53/6
22 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الأولى
البندان ٦٤ و ٧١ (ي) من جدول الأعمال

صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف

نزع السلاح العام الكامل: توطيد السلام
من خلال تدابير عملية لنزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية مولدوفا لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص البيان الذي أصدره وزير خارجية جمهورية مولدوفا بمناسبة مرور أربع سنوات على عقد الاتفاق المولدوفي الروسي المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ والمتعلق بمركز التشكيلات العسكرية للاتحاد الروسي الموجودة مؤقتا في أراضي جمهورية مولدوفا ووسائط، وشروط، انسحاب تلك التشكيلات (انظر المرفق).

وأرجو أن تتفضلوا بالمساعدة في تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٦٤ و ٧١ (ي) من جدول الأعمال.

(توقيع) أيون بوتنارو

المرفق

بيان أصدره وزير خارجية جمهورية مولدوفا بمناسبة مرور أربع سنوات على عقد الاتفاق المولدوفي الروسي المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ والمتعلّق بمركز التشكيلات العسكرية للاتحاد الروسي الموجودة مؤقتا في أراضي جمهورية مولدوفا ووسائط، وشروط، انسحاب تلك التشكيلات

يصادف يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مرور أربع سنوات على عقد الاتفاق المولدوفي الروسي المتعلق بانسحاب قوات الاتحاد الروسي من أراضي جمهورية مولدوفا. والأحكام الرئيسية لتلك الوثيقة تنص على أن وجود القوات الروسية في أراضي جمهورية مولدوفا هو وجود مؤقت وأن الجانب الروسي سوف يسحب القوات المذكورة خلال فترة ثلاث سنوات بعد أخذ الإمكانات التقنية والوقت اللازم لنقل مواقع الوحدات العسكرية في الاعتبار.

واليوم، وقد مرت أربع سنوات على عقد الاتفاق، نود أن نذكر، مع الأسف، أن الاتفاق لم يتحقق وأن النتائج التي تم الحصول عليها بالنسبة لإجلاء القوات هي نتائج ضئيلة. وإضافة إلى هذا فإنه حتى اليوم لم يتم وضع جدول زمني لتنفيذ انسحاب منظم وكامل للوحدات العسكرية الروسية من أراضي جمهورية مولدوفا، كما أن عملية تصفية الذخائر التي لا يمكن نقلها لم تتحقق.

وبالنظر إلى أن الاتفاق المذكور لا ينص صراحة على ضرورة تصديق الطرفين على الاتفاق فإننا نؤكد من جديد رأينا فيما يتعلق بإمكان تنفيذه بقرار من حكومة الاتحاد الروسي. وينبغي الإشارة إلى أن الجانب المولدوفي قد سار في هذا الطريق نفسه -- فقد اعتمدت جمهورية مولدوفا الاتفاق بقرار اتخذته في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وجدير بالذكر أنه كان من الممكن أن تبدأ عملية الانسحاب ليس فقط استنادا إلى أحكام الاتفاق الذي جرى التوقيع عليه في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بل أيضا وفقا لقرارات مؤتمري قمة بودابست ولشبونة اللذين عقدا في عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٦ على الترتيب، وهي القرارات التي اتُخذت بتوافق الآراء، الذي شمل الاتحاد الروسي، والتي تشكّل إطارا قانونيا كافيا لجلاء القوات.

وفي الوقت نفسه فإنه من الممكن إزالة الأسلحة التقليدية من أراضي مولدوفا وفقا لأحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا التي يعتبر الاتحاد الروسي طرفا فيها والتي تترتب عليها التزامات إجبارية بالنسبة لجميع الدول الموقّعة عليها. وتأخير الانسحاب يمكن أن يؤدي إلى تعقيدات خطيرة في عملية التصديق على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. فتصديق برلمان جمهورية مولدوفا على المعاهدة دون تسوية مسألة سحب الاتحاد الروسي للأسلحة التقليدية من أراضي البلد قد يعني ارتكاب انتهاك صارخ لأحكام دستور جمهورية مولدوفا الذي يحظر وضع قوات أجنبية في أراضي البلد.

وعدم إحراز أي تقدم أساسي في مسألة سحب التشكيلات العسكرية الروسية من جمهورية مولدوفا يؤثر على العلاقات القائمة مع الاتحاد الروسي التي يعتبرها بلدنا علاقات ودية ومفيدة للجانبين. وقيادة بلدنا تأمل في أن تقوم السلطات الروسية، بوحي من روح العلاقات التقليدية، باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنفيذ الاتفاق الثنائي لعام ١٩٩٤ تنفيذا متكاملا. وسوف يسهم هذا في كفالة مستوى متقدم من الأمن والاستقرار ليس فقط بالنسبة لبلدنا بل أيضا بالنسبة للمنطقة بكاملها، كما أنه سيبرهن على أن الأعراف والمبادئ التي يعترف بها الجميع والتي تحكم العلاقات بين الدول تحظى بالاحترام.

- - - - -